

السياسات الاقتصادية الفعالة ودورها في علاج عجز الموازنة العامة للدولة المصرية "دراسة تحليلية"

د/ خالد عبد الحميد حسنين عبد الحميد

مدرس الاقتصاد - بالمعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بمدينة الشروق

مقدمة :

يعاني الاقتصاد المصري من مشكلات اقتصادية عديدة، ظل يبرز تحت وطأتها عدة عقود وما زال ؛ دون التوصل إلى حلول جذرية وحاسمة لها ، ومن أبرز تلك المشكلات هو العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة والذي أثر بشكل كبير على قدرة الدولة في الإنفاق على الخدمات الأساسية على نحو أضر بكفاءة الخدمات العامة التي يحصل عليها المواطن من تعليم وصحة ، مما زاد من بؤس الفئات الفقيرة التي تعتمد على خدمات الدولة ، وخلق أنظمة موازية في مجال التعليم وغيرها من الخدمات العامة، كما أن انخفاض نفقات الصيانة على الأصول العامة قد أدى إلى تآكل رأس المال القومي بشكل أضر بشكل أساسي بكفاءة المرافق العامة، وقد اتبعت الحكومات المتعاقبة سياسات اقتصادية قائمة على منطق رد الفعل مترددة بين التوسع والانكماش كرد فعل لمؤشر العجز والدين الخارجي ، كما لم تعتمد السياسة المالية المتبعة على الأهداف المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوزيع الدخل ، وتحفيز الاستثمار ، والتوظيف ولكن كانت مجرد محاولات لاحتواء العجز وكانت النتيجة عكسية فتفاقم العجز وارتفع الدين العام

ومن هنا جاءت هذه الدراسة كمساهمة متواضعة لإلقاء الضوء على بعض جوانب المشكلة وتشخيصها ، والمساعدة في اقتراح السياسات الاقتصادية الفعالة والحلول المقترحة لعلاج مشكلة عجز الموازنة المصرية وأسبابها وتداعياتها ، وذلك من خلال دراسة وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حجم تلك المشكلة وهذا ما سنتعرض له الدراسة .

مشكلة الدراسة :

تتصدر مشكلة الدراسة في أن الاقتصاد المصري يعاني من خلل هيكلي، ويواجه تحديات كبيرة ترجع في الأساس إلى وجود عدد من التشوهات الاقتصادية الحادة والتي تراكمت خلال فترة زمنية طويلة ، كما يشهد حالة من التراجع العام انعكست سلباً على العديد من المؤشرات الاقتصادية الهامة كالزيادة في عجز الموازنة نتيجة زيادة النفقات بمعدلات نمو أعلى من معدلات النمو في الإيرادات ، حيث بلغ العجز في العام المالي (٢٠١٣ - ٢٠١٤) نحو ٢٥٥.٤ مليار جنيه. بنسبة ١٢.٨ % من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغت الإيرادات العامة للدولة نحو ٤٥٦.٨ مليار جنيه ، بينما بلغت النفقات العامة للدولة في نفس السنة المالية نحو ٧٠١.٥ مليار جنيه ، وقد بلغ العجز في متوسط فترة الدراسة (٢٠٠٠ / ٢٠٠١ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤) نحو ٩.٩ % من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك نتيجة زيادة النفقات العامة بنحو ٤٢.٤ مليار جنيه سنوياً وبمعدل نمو سنوي قدره ١٢,٥ % ، بينما تزداد الإيرادات العامة بنحو ٢٦.٢٢ مليار جنيه سنوياً بمعدل نمو سنوي قدره ١١,٨ % .. كما استحوذ بند الدعم والمنح على النصيب الأكبر من النفقات العامة حيث التهم نحو ٣٢.٦ % من إجمالي النفقات العامة للعام المالي ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ، مما يعني أن هذا البند يأتي على حساب البنود الأخرى والتي من المفترض أنها توجه للإنفاق كبند الاستثمارات والذي يستحوذ على نسبة ١١.٤ % فقط من إجمالي النفقات العامة ، مما يعني ضعف قدرة الجهاز الحكومي على طرح المشروعات العامة وتنشيط الاستثمار لدفع عجلة الإنتاج والتشغيل .. أما بند الفوائد فقد استحوذ على نحو ٢٤.٧ % من إجمالي النفقات العامة للعام المالي نفسه ، ويشوب الإنفاق قدر كبير من عدم الكفاءة والترشيد سواء في الدعم أو التعليم أو الصحة . كما أن الدين المحلي الإجمالي ينمو بمعدل ١٣ % سنوياً وقد بلغ في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ١٧٠٠ مليار جنيه بنسبة ٨١ % تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي^١.

^١ - وزارة التخطيط والإصلاح الإداري ، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠١٣ / ٢٠١٤ والرابع من العام ، ص ٤

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى مايلي :

- ١ - تحديد فرص زيادة الإيرادات العامة للدولة .
- ٢ - تحديد فرص خفض النفقات العامة للدولة .
- ٣ - تحديد فرص خفض الدين المحلي والوصول به إلى الحدود الآمنة وفقاً للمعايير الدولية .

فروض الدراسة :

- في ضوء طبيعة المشكلة والمستهدف من دراستها يضع الباحث الفروض التالية :
- الفرض الأول: هناك مجالات لزيادة الإيرادات العامة للدولة .
 - الفرض الثاني: هناك إمكانية لتخفيض النفقات العامة للدولة.
 - الفرض الثالث: من الممكن تخفيض حجم الدين المحلي الإجمالي .

حدود الدراسة :

فترة الدراسة والتحليل أربع عشرة سنة مالية تبدأ من السنة المالية ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤ .
أما الحدود المكانية فهي جمهورية مصر العربية .

أسلوب الدراسة :

اعتمدت الدراسة على استخدام الأسلوب الكمي، إذ تعتمد الدراسة على الطريقة الاستقرائية والاستنباطية بإعتبارهما مكملتين لبعضهما، واعتمد التحليل للبيانات الإحصائية على أسلوب التحليل الوصفي لتوصيف المشكلة، كذلك استخدم أسلوب تحليل الانحدار لقياس الاتجاه العام للمتغيرات الاقتصادية.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المنشورة بواسطة عدة جهات محلية ودولية مختلفة منها: وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، وزارة المالية ، ونشرات البنك المركزي المصري ، الجهاز المركزي للمحاسبات ، والبنك الدولي .

خطة الدراسة :

تحتوي الدراسة على ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور الإيرادات العامة والنفقات والعجز خلال الفترة من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤ .

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور الدين المحلي الإجمالي والخارجي خلال الفترة من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤ .

المبحث الثالث : السياسات الاقتصادية المقترحة لعلاج عجز الموازنة المصرية .

المبحث الأول

دراسة تحليلية لتطور الإيرادات والنفقات العامة والعجز

خلال الفترة من (٢٠٠٠ / ٢٠٠١ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤)

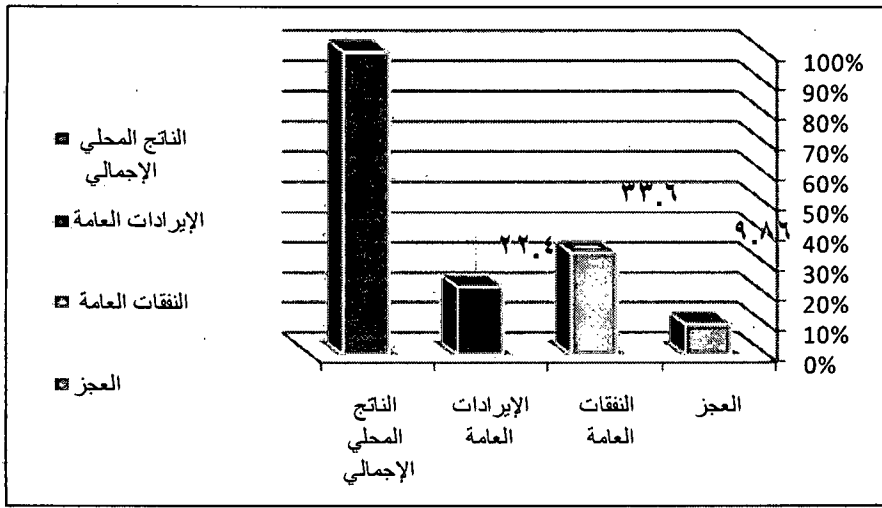
يتبين من الجدول (١) أن المتوسط السنوي للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٤) قد بلغ نحو ٩٥٣.٩١ مليار جنيه ، وقد بلغ متوسط النفقات العامة خلال الفترة نحو ٣١٦.٦ مليار جنيه بنسبة ٣٣.٦ % من متوسط الناتج المحلي الإجمالي ، أما الإيرادات العامة فقد بلغت نحو ٢١١.١ مليار جنيه لمتوسط الفترة بنسبة ٢٢.٤ % من الناتج المحلي الإجمالي ، ولذا فقد تحقق متوسط عجز إجمالي قدره نحو ٩٥.٤ مليار لمتوسط الفترة نفسها بنسبة ٩.٨٦ % من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الفترة.

جدول (١) التطورات المالية خلال الفترة من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤
بالمليار جنيه

نسبة GDP	العجز	التفقات العامة	الإيرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	السنة المالية
١١.٧	٤١.٨	١٣١.٧	٨٩.٩	٣٥٨.٧	٢٠٠١ / ٢٠٠٠
٧.٨	٤٤.٨	١٣٤.٤	٨٩.٦	٣٧٨.٩	٢٠٠٢ / ٢٠٠١
٦.٨	٢٨.٣	١١١.٨	٨٣.٥	٤١٧.٥	٢٠٠٣ / ٢٠٠٢
٩.٥	٤٤.١	١٤٦	١٠١.٩	٤٠٧	٢٠٠٤ / ٢٠٠٣
١٤	٥١.٦	١٦٢,٥	١١٠.٩	٤٢٧.١	٢٠٠٥ / ٢٠٠٤
٩.٢	٥٦.٥	٢٠٧.٨	١٥١.٣	٦١٧.٧	٢٠٠٦ / ٢٠٠٥
٧.٥	٤٢.٤	٢٢٢.٤	١٨٠	٧٤٤.٨	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦
٦.٨	٦١	٢٨٢	٢٢١	٨٩٥.٥	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧
٦.٦	٦٩	٣٥١.٥	٢٨٢.٥	١.٠٤٢.٢	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨
٨.٥	٩٧.٨	٣٦٦	٢٦٨.٢	١٢٠.٦.٢	٢٠١٠ / ٢٠٠٩
١٢.٧	١٣٦.٥	٤٠١.٩	٢٦٥.٣	١٣٧١.١	٢٠١١ / ٢٠١٠
١١	١٦٦.٧	٤٧١	٣٠٣.٦	١٥٤٢.٣	٢٠١٢ / ٢٠١١
١٣.٦	٢٣٩.٧	٥٨٨.٢	٣٥٠.٣	١٨٤٣.٨	٢٠١٣ / ٢٠١٢
١٢.١	٢٥٥.٤	٧٠١.٥	٤٥٦.٨	٢١٠١.٩	٢٠١٤ / ٢٠١٣
٩.٨٤	٩٥.٤٠	٣١٦.٦٣	٢١١.٠٦	٩٥٣.٩١	المتوسط

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سنوات مختلفة

شكل (١) نسبة الإيرادات والنفقات والعجز للناتج المحلي الإجمالي لمتوسط الفترة ٢٠٠١ / ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات بالجدول رقم (١)

ويتبين من تحليل الاتجاه العام لما سبق من المؤشرات خلال الفترة من

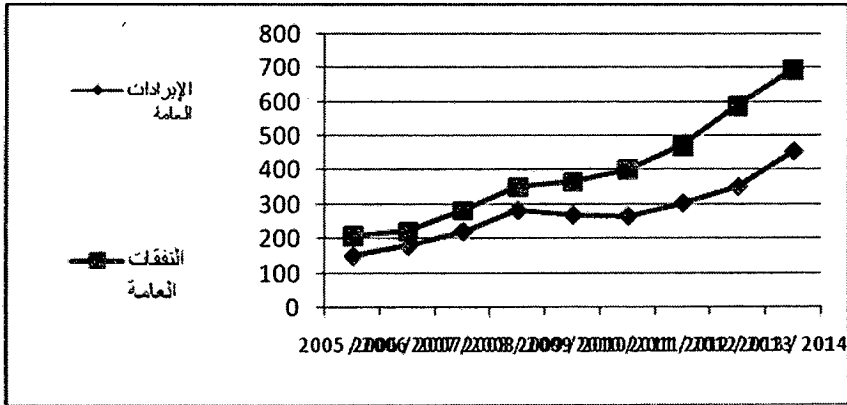
٢٠٠١ / ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤ مايلي :

أولاً : تطور الإيرادات والنفقات العامة والعجز :

تبين أن الإيرادات العامة تزداد سنويا بنحو ٢٢,٨٦ مليار جنيه من المتوسط السنوي المقدر بنحو ٢١٠.٧٩ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي قدره ١١,٨ % ، كما يتضح من تحليل الاتجاه العام لبند النفقات أنه يزداد سنويا بنحو ٣٢,٦ مليار جنيه من المتوسط السنوي والمقدر بنحو ٣١٦.١ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي قدره ١٢,٥ % كما اتضح أيضا أن العجز أنه يزداد سنويا بنحو ٩,٨٧ مليار جنيه من متوسط العجز السنوي والمقدر بنحو ٩٥.١٨ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي قدره ١٢,٧ %.

شكل (٢) تطور النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى

٢٠١٣/٢٠١٤



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات بالجدول رقم (١)

وقد تباينت الأسباب وراء زيادة النفقات بمعدلات أعلى من الزيادة في الإيرادات ، وإن كان بند الدعم والمنح والمزايا * ، وبنء الفوائد كان لهما النصيب الأكبر في الاستحواذ على النفقات العامة .

فعلى سبيل المثال فقد زادت النفقات عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ إلى نحو ١٣٤,٤ مليار جنيه في ظل ارتفاع الأسعار العالمية خاصة الغذائية ، وارتفاع أسعار الصرف وانفاق الحكومة على الدعم المباشر ، كما زادت الأجور والمعاشات في تلك السنة. أما^٢ عن السنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ فقد ارتفع الانفاق العام إلى نحو ٢٠٧ مليار جنيه حيث تركزت معظم الزيادة في بنوء الانفاق الاجتماعي ، بينما بلغت الإيرادات العامة نحو ١٥١,٣ مليار جنيه يعزى ذلك إلى زيادة الإيرادات الضريبية نتيجة الإصلاحات الهامة في مجال التشريعات المالية وأبرزها صدور قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، كما كان لتنظيم الإعفاءات الجمركية أثر كبير في

* ويتمثل هذا البند في الاعتمادات الأساسية التالية : الدعم المخصص للسلع والخدمات، المنح المقدمة للجهات المختلفة، مزايا ومساعدات اجتماعية لصناديق المعاشات والضمان الاجتماعي، اعتمادات واحتياطات للدعم والمساعدات المختلفة .

^٢ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي الاجتماعي ، سنوات مختلفة .

^٣ - وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، الأداء الاقتصادي وانجازات التنمية ، تقرير متابعة خطة عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ والربع الأخير من (إبريل / يونيو) .

زيادة متحصلات الجمارك ، ورغم ذلك فقد ارتفع العجز الكلي إلى نحو ٥٦,٥ مليار جنيه .

وفي^٤ السنة المالية ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ ارتفعت الإيرادات بنحو ٢٥,٨ مليار جنيه عن العام السابق حيث بلغت نحو ١٨٠ مليار جنيه ، ويعزى ذلك إلى زيادة أرباح الشركات الناجمة عن النمو الاقتصادي المرتفع وبالتالي زيادة المتحصلات الضريبية، هذا بالإضافة إلى زيادة المتحصلات المحققة من استغلال بعض الأصول، مثل مقابل الرخصة الثالثة للمحمول والتي بلغت نحو ١٥,٣ مليار جنيه ، وأدت الزيادة في الإيرادات بمعدل أكبر من النمو في النفقات إلى تراجع العجز الكلي إلى نحو ٤٢,٤ مليار جنيه .

أما^٥ عن السنة المالية ٢٠١٠ / ٢٠١١ فقد انخفضت الإيرادات العامة انخفاضاً محدوداً متأثراً بالاضطراب الأمني والسياسي والاقتصادي المعاصر لأحداث ثورة ٢٥ يناير ، حيث بلغت الإيرادات نحو ٢٦٥,٣ مليار جنيه بانخفاض قدره ٢,٩ مليار جنيه عن العام السابق ، وفي جانب النفقات فقد ارتفعت النفقات إلى نحو ٤٠١,٥ مليار جنيه بمعدل نمو قدره ٩,٨ % عن العام السابق نتيجة طبيعية لأحداث الثورة ورغبة الحكومة في مواجهة تداعياتها من خلال الاستجابة للمطالب الفئوية مما أسفر عن زيادة عجز الموازنة إلى نحو ١٣٦,٢ مليار جنيه بنسبة ١٢ % من الناتج المحلي الإجمالي .

أما^٦ عن السنة المالية ٢٠١١ / ٢٠١٢ فقد تحسنت الإيرادات العامة تحسناً ملحوظاً، عن العام السابق وذلك بسبب الزيادة في الإيرادات الضريبية وزيادة المنح من حكومات أجنبية والتي بلغت نحو ٨,٤ مليار جنيه ، وفي جانب النفقات فقد ارتفعت النفقات بمعدل نمو قدره ١٧,٢ % عن العام السابق نتيجة لزيادة قيمة الدعم والمنح ، بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة في بند الأجور والتعويضات والزيادة في بند خدمة الدين مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة إلى نحو ١٦٦ مليار جنيه بنسبة ١١ % من الناتج المحلي الإجمالي .

^٤ - وزارة التنمية الاقتصادية ، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العام المالي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ .

^٥ - وزارة التخطيط ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العام المالي ٢٠١٠ / ٢٠١١ والرابع من العام .

^٦ - المصدر السابق ، للعام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

أما^٧ عن السنة المالية ٢٠١٢ / ٢٠١٣ فقد تحسنت الإيرادات العامة تحسناً ملحوظاً عن العام السابق وذلك بسبب الزيادة في الإيرادات الضريبية عن العام السابق، وفي جانب النفقات فقد ارتفعت النفقات بمعدل نمو قدره ٢٤.٨ % عن العام السابق نتيجة لزيادة قيمة الدعم والمنح ، والزيادة الملحوظة في بند الأجور، و بند خدمة الدين مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة إلى نحو ٢٣٧.٩ مليار جنيه بنسبة ١٣.٦ % من الناتج المحلي الإجمالي.

وعن السنة المالية ٢٠١٣ / ٢٠١٤ فقد زادت الإيرادات العامة للدولة بنسبة ناهزت ٣٠,٤ % عن العام المالي السابق. وذلك لعدة أسباب من أهمها زيادة المنح المقدمة من حكومات بعض الدول العربية الشقيقة في هذا العام ، والتي بلغت نحو ٩٨,٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٥.٢ مليار جنيه في العام المالي السابق له ، وارتفاع حصيلته الإيرادات الضريبية مقارنة بالعام السابق له، أما النفقات العامة فقد زادت بنحو ١٨,١ % عن العام المالي السابق ، وذلك بسبب زيادة الإنفاق على الأجور ، والدعم والمنح والمزايا الإجتماعية ، والفوائد والاستثمارات العامة والمصروفات الأخرى ، في مقابل انخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات بنحو ١,٣ مليار جنيه. ومن الضروري دراسة وتحليل هيكل الإيرادات والنفقات العامة للدولة وتوزيعها على الأبواب المختلفة للتعرف على الأبواب التي تساهم في زيادة جانبي الإيرادات والنفقات والفرص التي يمكن الوصول إليها لزيادة الإيرادات وتخفيض النفقات .

١- تطور هيكل الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٣/٢٠١٤:

يتضح^٨ من الجدول (٢) والشكل رقم (٣) أن هيكل الإيرادات لمتوسط الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٤ قد تكون من نحو ١٣٥.٢٧ مليار جنيه متحصلات ضريبية سنوياً بنسبة ٦٤.١ % من متوسط إجمالي الإيرادات لنفس الفترة ، كما بلغ متوسط المنح

^٧ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي

٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، الربع الرابع من العام ، مصدر سبق ذكره .

^٨ - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والسنة المالية ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ، الخطة الاقتصادية للدولة للعام المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦

^٩ - وزارة التخطيط، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سنوات مختلفة

* وهي تشمل عوائد الملكية ، وحصيلته بيع السلع والخدمات ، وغرامات وتعويضات ، وتحويلات اختيارية ، وإيرادات متنوعة .

نحو ١٠.٨ مليار جنيه سنويا بنسبة ٥.١١ % من متوسط إجمالي الإيرادات العامة، أما الإيرادات الأخرى* فقد ساهمت بنحو ٦٢.٦٧ مليار جنيه سنويا لمتوسط الفترة بنسبة ٢٩.٧ % تقريبا من متوسط إجمالي الإيرادات . مما يعني بأن الإيرادات الضريبية تعد المصدر الأول للإيرادات والتي تستحوذ على النصيب الأكبر يليها الإيرادات الأخرى .

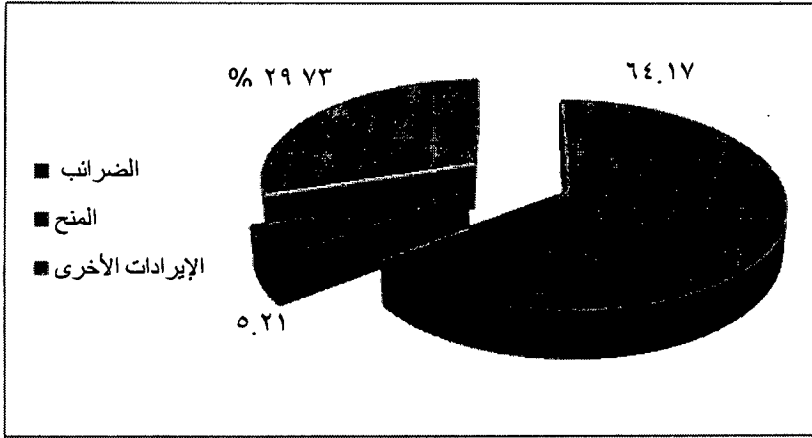
جدول (٢) تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى

٢٠١٣ / ٢٠١٤

السنة المالية	إجمالي الإيرادات	الضرائب	المنح	الإيرادات الأخرى
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	٨٩.٩	٥١	٤.٣	٢٤.٦
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	٨٩.٦	٥٠.٨	٤.٣	٢٣.٢
٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	٨٣.٥	٥٥.٧	٣.٣	٣٠
٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	١٠١.٩	٦٧.١٤	٥	٢٩.٨
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	١١٠.٩	٧٥.٧	٢.٨	٣٢.٢٥
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	١٥١.٣	٩٧.٧	١.٦	٤٩.٧
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	١٨٠	١١٤.٤	٣.٥	٥٤.٨
٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٢١	١٣٧.٤	١	٨٠
٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٨٢.٥	١٦٣.٢	٧.٧	١٠٧.٧
٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٦٨.٢	١٧٠.٥	٤.٣	٩٣.٤
٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٦٥.٣	١٩٢.١	٢.٣	٧٠.٩
٢٠١٢ / ٢٠١١	٣٠٣.٦	٢٠٧	١٠	٨٦
٢٠١٣ / ٢٠١٢	٣٥٠.٣	٢٥١.١	٥.٢	٩٤
٢٠١٤ / ٢٠١٣	٤٥٦.٨	٢٦٠	٩٥.٩	١٠١
المتوسط	٢١١.٠٦	٣١٦.٦٣	١٠.٨٠	٦٢.٦٧

لمصدر : وزارة التخطيط ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سنوات مختلفة

شكل (٣) هيكل الإيرادات العامة لمتوسط الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات بالجدول رقم (٢)

٢ - هيكل توزيع الإيرادات الضريبية على المصادر (الأبواب) المختلفة :

حيث يتبين من الجدول رقم (٣) والشكل (٤) أن نسبة مساهمة الضريبة على الدخل والأرباح بلغت نحو ٤٩.٦ % من متوسط إجمالي الإيرادات الضريبية، بينما كانت الضريبة على المهن الحرة ضئيلة جداً والتي تدر في المجلد أرباح طائلة لأصحابها ، مما يعني أن هناك تهرب كبير وتشوه في الهيكل الضريبي ، وبالتالي فإن تحسين جهاز التحصيل والقضاء على التهرب الضريبي سوف يكون له أثر كبير في زيادة الإيرادات العام للدولة .

كما بلغت نسبة مساهمة الضريبة على السلع والخدمات نحو ٣٨.٦ % من متوسط إجمالي الإيرادات الضريبية ، كما أن نسبة مساهمة الجمارك بلغت نحو ٩.٦ % من متوسط إجمالي الإيرادات الضريبية واتضح أن نسبة مساهمة الضرائب على الممتلكات نحو ٢.٩ % من متوسط إجمالي الإيرادات الضريبية ، كما بلغت نسبة مساهمة الضرائب الأخرى نحو ٣.١ % من متوسط إجمالي الإيرادات الضريبية ، كما يتبين أن هناك ضعف شديد في نسبة مساهمة القطاع الخاص في حصيلة الضرائب على الدخل ، وذلك لانخفاض أسعار هذه الضرائب والقصور في حصر المنشآت الخاضعة وتقييم دخولها وشيوع التهرب الضريبي^{١٠}.

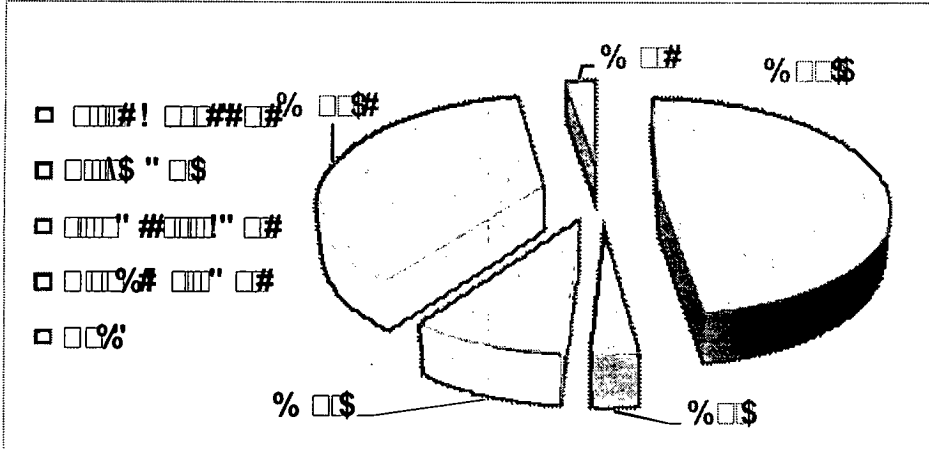
^{١٠} إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري وتفاقم الاختلالات المزمنة ، مركز دراسات الجزيرة ، ابريل ٢٠١٤ .

جدول (٣) الإيرادات الضريبية بحسب تنوع الإيراد ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤

السنة المالية	إجمالي الإيرادات	إجمالي الضرائب	على الدخل والأرباح	ممتلكات	على التجارة الخارجية	على السلع والخدمات	أخرى
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	٨٩.٩	٥١.٥	٤	٠.٧٥	٧	٢٠.٨	١.٩
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	٨٩.٦	٥٠.٨	٣٠.٦	٠.٧٦٤	٧.٢	٢١	٢
٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	٨٣.٥	٥٥.٧	٣٣	٠.٧٨٤	٨.٢	٢٢.٨	٢.٨
٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	١٠١.٩	٦٧.٢	٣٧	٠.٧٨٥	٩.٢	٢٥.٨	٣.٤
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	١١٠.٩	٧٥.٧	٤٠	١.٠٤	٧.٧	٣١	٤
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	١٥١.٣	٩٧.٧	٤٥.٨	١.٢	٩.٦	٣٤.٦	٤.٣
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	١٨٠	١١٤	٥١.٥	١.٨	١٠.٤	٣٩.٤	٤.٤
٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٢١	١٣٧.٤	٦٢	٢	١٤	٥٠	٤.١
٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٨٢.٥	١٦٣	٧٨.٦	٢.٨	١٤	٦٢	٣.٩
٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٦٨.٢	١٧٠.٥	٨٥.٤	٨.٨	١٤.٧	٦٧.١	٣.٣
٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٦٥.٣	١٩٢.١	٩٦.٣	٩.٥	١٣.٩	٧٦.١	٣.١
٢٠١٢ / ٢٠١١	٣٠٣.٦	٢٠٧.٤	١٢٢	١٣.١	١٤.٨	٨٤	٣.٧
٢٠١٣ / ٢٠١٢	٣٥٠.٣	٢٥١.١	١١٧.٨	١٦.٤	١٦.٨	٩٢.٩	٧.٢
٢٠١٤ / ٢٠١٣	٤٥٦.٨	٢٦٠.٣	١٩٥	٢٣.٩	١٧.٢	٩٨.٧	١٠.٥
المتوسط	٢٢٠.١	١٣٥.٧	٧١.٣٦	٥.٩٧	١١.٧٦	٥١.٨٧	٤.١٩

المصدر : تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وزارة التخطيط ، سنوات مختلفة

شكل رقم (٤) هيكل توزيع الإيرادات الضريبية على المصادر (الأبواب) المختلفة



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات بالجدول رقم (٣)

٣ - تطور هيكل النفقات العامة للدولة خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤ :

يتضح من الجدول (٤) والشكل رقم (٥) أن هيكل النفقات العامة لمتوسط الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤ قد بلغ إجماليه نحو ٣١٦.٦٣ مليار جنيه لمتوسط الفترة تم توزيعها على بنود الإنفاق بالنسب التالية :

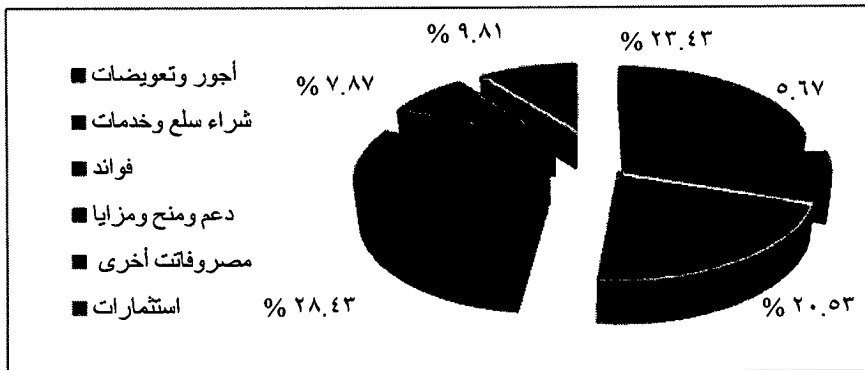
- بند الدعم والمنح والمزايا يلتهم نحو ٢٨.٤٣ % من إجمالي النفقات العامة، مما يعني أن هذا البندياتي على حساب البنود الأخرى والتي من المفترض أنها توجه للإنفاق الاستثماري مثلا والذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي .
- كما يأتي بند الأجور والتعويضات في المرتبة الثانية حيث يستحوذ على نحو ٢٣.٤٣ % من إجمالي النفقات العامة.
- أما بند الفوائد فيستحوذ على نحو ٢٠.٥٣ % من إجمالي النفقات العامة
- كما يستحوذ بند الاستثمارات على نسبة ٩.٨١ % من إجمالي النفقات العامة، مما يعني ضعف قدرة الجهاز الحكومي على طرح المشروعات العامة وتنشيط الاستثمار لدفع عجلة الإنتاج والتشغيل .

جدول رقم (٤) تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤

السنة المالية	إجمالي النفقات	أجور وتعويزات	شراء سلع وخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا	مصرفات أخرى	استثمارات
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	١٣١.٧	٢٩.٩	٨.٥	٢١.٢	١٧.٨	١٦.٣	١٩.٤
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	١٣٤.٤	٣٠.٦	٨.٧	٢١.٧	١٨	١٦.٧	١٩.٧
٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	١١١.٨	٣٣	٨.٥	٢٦.٨	٢٠.٧	١٨.٢	١٦.٧
٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	١٤٦	٣٧	٩.٤	٣٠.٧	٢٤.٧	٢١	٢٢.٨
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	١٦٢.٥	٤١	١٢.٧	٣٢.٧	٢٩.٧	٢١.٧	٢٣.٣
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	٢٠٧.٨	٤٥.٨	١٣	٤٢.٦	٦٨.٧	١٩	١٩.٦
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٢٢٢.٤	٥١.٥	١٦	٤٧.٧	٥٨.٤	٢٠.٣	٢٣.٨
٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٨٢	٦٢	١٧.٤	٥٠.٤	٩٢.٤	٢٣.٢	٣٢.١
٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٣٥١.٥	٧٨.٦	٢٣.٥	٥٢.٩	١٢٦	٢٥.٧	٤٢
٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٣٦٦	٨٥.٤	٢٨.١	٧٢.٣	١٠٣	٢٨.٩	٤٨.٣
٢٠١١ / ٢٠١٠	٤٠١.٩	٩٦.٣	٢٦.١	٨٥.١	١٢٣.١	٣١.٤	٣٩.٩
٢٠١٢ / ٢٠١١	٤٧١	١٢٢.٨	٢٦.٨	١٠٤.٤	١٥٠.٢	٣٠.٨	٣٥.٩
٢٠١٣ / ٢٠١٢	٥٨٨.٢	١٤٣	٢٦.٧	١٤٧	١٩٧	٣٥	٣٩.٥
٢٠١٤ / ٢٠١٣	٧٠١.٥	١٧٨.٦	٢٧.٢	١٧٣.١	٢٢٨.٤	٤٠.٣	٥١.١
المتوسط	٣١٦.٦٣	٧٣.٩٦	١٨.٠٤	٦٤.٩٠	٨٩.٨٦	٢٤.٨٩	٣١.٠١

المصدر : تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وزارة التخطيط .

شكل رقم (٥) توزيع النفقات على الأبواب الرئيسية لمتوسط فترة الدراسة

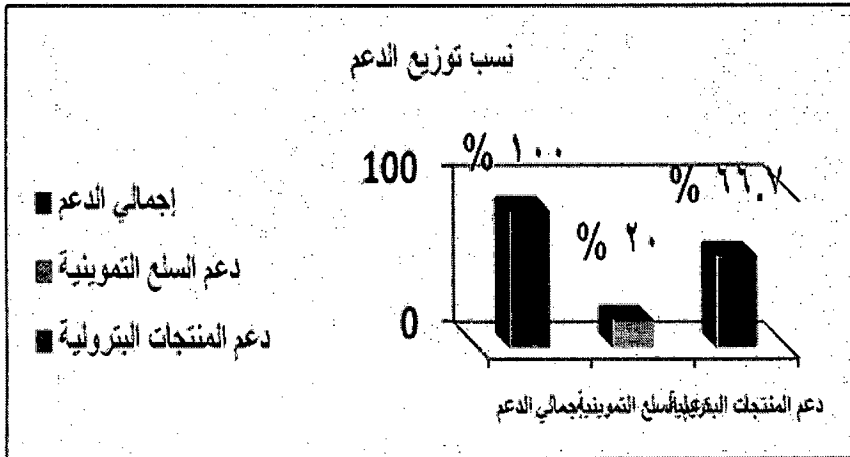


المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات بالجدول رقم (٤)

٤ - برنامج الدعم وكيفية توزيعه :

يلاحظ أن نسب توزيع الدعم فيها تشوه كبير حيث بلغت نسبة دعم السلع التموينية نحو ٢٠ % مع وجود تسرب كبير في هذه النسبة، كما بلغ دعم المنتجات البترولية نحو ٦٦.٧ %.

شكل (٦) نسب توزيع الدعم على البنود المختلفة



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات بالجدول رقم (٤)

٥ - الآثار السلبية الناجمة عن سياسة الدعم الحالية :

أ - سوء تخصيص الموارد الاقتصادية و تشوه الأسعار و مغالاة في الاستهلاك وترجع بعض الأفراد من ازدواجية الأسعار والأسواق للسلعة الواحدة ، مما يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة وفي الوقت نفسه فإنه لا يحقق الهدف المطلوب ، ويشجع على زيادة الاستهلاك^{١١}.

ب - يؤدي دعم الطاقة بصورته الحالية إلى خفض مصطنع في تكلفة الإنتاج وهو ما يشجع على استمرار قدر كبير من المنتجين غير الأكفاء في السوق.

^{١١} - الدستور الاقتصادي المصري، رؤية علمية لمجموعة من خبراء اقتصاديين ، ورشة عمل بعنوان " مستقبل مصر الاقتصادي والاجتماعي " ، الغرفة التجارية بالإسكندرية ٢٢ : ٢٣ فبراير ٢٠١٣ .

ج - عدم كفاءة عملية الاستهداف : حيث لا يصل الدعم إلى مستحقيه وحسب بيانات البنك الدولي فإن ٦٤ % من مخصصات الدعم يصل لغير الفقراء^{١٢} .
٤ . ارتفاع معدل تسرب الدعم حيث يصل معدل تسرب دعم الخبز والدقيق إلى ٣٨ %^{١٣} .

٥ _ الدعم بصورته الحالية وخاصة دعم رغيف الخبز يرفع معدل استهلاك القمح حيث يستخدم الخبز المدعم كعلف للحيوان لانخفاض سعره عن سعر العلف^{١٤} .

ومما سبق يتضح ما يلي :

١ - في جانب الإيرادات العامة للدولة :

- أن الإيرادات العامة للدولة تزداد سنوياً بمعدل ١١.٨ % بينما تزداد النفقات العامة بمعدل أعلى يقدر بنحو ١٢.٥ % سنوياً ، وبالتالي فإن نسبة العجز في تزايد حيث بلغ معدل النمو السنوي نحو ١٢.٧ % خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠١٣) .
- أن هناك سنوات ارتفعت فيها الإيرادات العامة بالمقارنة بسنوات أخرى نتيجة لاتباع بعض السياسات والإجراءات الاقتصادية و الإصلاحات التشريعية المالية ، وتنظيم الاعفاءات الجمركية ، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي .
- هناك تشوه في الهيكل الضريبي حيث أن الضريبة على المهن الحرة ضئيلة جداً رغم أنها تدر على أصحابها أرباحاً طائلة ، وكذلك نسبة مساهمة الجمارك ضعيفة بالمقارنة ببعض الأبواب الأخرى مما يعني وجود تهرب كبير في الضرائب والجمارك .
- هناك ضعف شديد في نسبة مساهمة القطاع الخاص في حصيلة الضرائب على الدخل ، وذلك لانخفاض أسعار هذه الضرائب وللقصور في حصر المنشآت الخاضعة وتقييم دخولها ، وشيوع التهرب الضريبي المدعوم بالفساد^{١٥} .

^{١٢} - إمام محمود الجمسي ، " البدائل المطروحة لدعم الغذاء " - ندوة بعنوان (قضية الدعم والأمن الغذائي في مصر) معهد الإحصاء - جامعة القاهرة ، ٢٠ / ٤ / ٢٠١١ .

^{١٣} - المصدر السابق .

^{١٤} - المصدر السابق .

^{١٥} - ابراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري : تفاقم الاختلالات المزمنة ، مركز دراسات الجزيرة ، ابريل ٢٠١٤ .

٢ - في جانب النفقات العامة للدولة :

- يستحوذ بند الدعم والمنح والفوائد على نحو ٤٦ % من إجمالي النفقات العامة للدولة بينما يستحوذ بند الاستثمارات على نحو ١١.٤ % من إجمالي النفقات العامة للدولة في متوسط فترة الدراسة .
- يوجد تشوه كبير في نسب توزيع الدعم حيث بلغ دعم السلع التموينية نحو ٢٠ % ، بينما يبلغ دعم المنتجات البترولية نحو ٦٦.٧ % ، مع عدم كفاءة سياسة استهداف الفقراء ، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ، وتشوه الأسعار .

المبحث الثاني

دراسة تحليلية لتطور الدين العام المحلي والخارجي خلال الفترة

٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤

يعتبر الدين العام مشكلة مزمنة في الاقتصاد المصري ، حيث لم يخرج مصر من كبوتها العالمية سوى أزمة الخليج الثانية التي كان لمصر فيها موقف سياسي ، وهو ما دفع مؤسسات التمويل الدولية للوصول إلى اتفاق لتسوية الديون الخارجية لمصر وإسقاط نسبة ٥٠% منها، مع تطبيق مصر أجندة صندوق النقد الدولي أو ما عرف باسم برنامج الإصلاح الاقتصادي.

لكن في الوقت الذي تراجع فيه الدين العام الخارجي، كانت السياسات الاقتصادية بشكل عام، والمالية منها على وجه الخصوص، تساعد على تفاقم الدين العام المحلي، وأصبح حجم الدين العام المحلي وما يمثله من أعباء على الموازنة العامة لمصر أحد أسباب تخفيض التصنيف الائتماني لمصر لدى المؤسسات الدولية وذلك بسبب تخطيه الحدود الآمنة .

حيث يعتبر المؤشر الرئيسي لقياس التغير في الدين العام هو نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، و المعايير الدولية تطالب بالألا تزيد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي على ٦٠% ليكون في نطاق الحد الآمن. وبعد ثورة ٢٥ يناير لوحظ أن الحكومات الانتقالية عملت بنفس أدوات السياسة المالية تجاه قضية الدين،

حيث تبنت آلية الاقتراض، ولم تتخذ خطوات جادة لترشيد الإنفاق، أو تقديم برنامج واضح لتخفيض قيمة الدين ونسبته للنتائج المحلي الإجمالي^{١٦}.

أولاً : تطور الدين المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة :

من الجدول رقم (٥) يتبين أن الدين المحلي الإجمالي ينمو بمعدل ١٣% سنوياً وأنه قد تراوح بين ٢٣٦.٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ كحد أدنى وبين ١٤٠.٤ مليار جنيه كحد أقصى في عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، كما يتضح أن نسبة الدين المحلي للنتائج المحلي الإجمالي قد بلغ حده الأقصى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ بنسبة ٨٩.٨ % من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد بلغ الدين المحلي الإجمالي حده الأدنى عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ بنسبة ٦٣ % . كما تبلغ نسبة الدين المحلي الحكومي نسبة ٧٩ % من الدين المحلي الإجمالي ، بينما ديون بنك الاستثمار القومي بلغت نحو ١٥.١ % ، ثم الهيئات الاقتصادية بنسبة ٥.٩ % .^{١٧}

ثانياً : تطور الدين العام الخارجي خلال فترة الدراسة :

تبين^{١٨} أن الدين العام الخارجي يزداد سنوياً وأنه قد تراوح بين ٩٢.٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ كحد أدنى وبين ٢٦٣ مليار جنيه كحد أقصى في عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ .

^{١٦} - وزارة المالية ، قطاع مكتب الوزير ، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية " ورقة بحثية بعنوان أزمة الدين العام المحلي في مصر وسبل مواجهتها " ، ٢٠١٣ .
^{١٧} - نشرة البنك المركزي المصري عن الربع الثالث للسنة المالية ٢٠١١ / ٢٠١٢ .
^{١٨} وزارة التخطيط ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سنوات مختلفة ، نشرات البنك المركزي ، سنوات مختلفة

جدول (٥) تطور الدين المحلي والخارجي خلال فترة الدراسة بالمليار جنيه

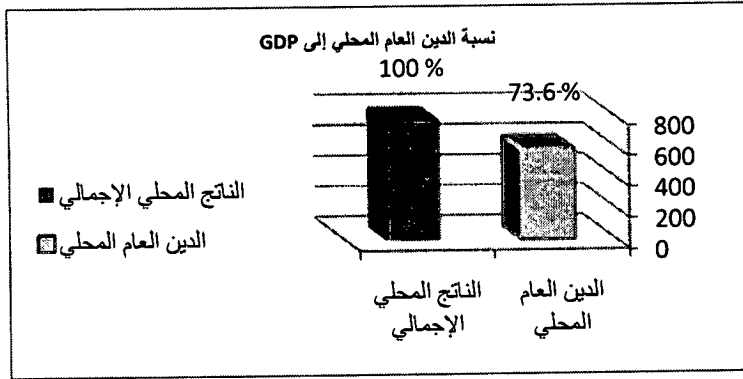
السنة المالية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الدين العام المحلي	نسبة من %GDP	الدين العام الخارجي بالمليار دولار ^{١٩}	الدين العام الخارجي بالمليار جنيه ^{٢٠}	نسبة من %GDP
٢٠٠٠	٣٥٨.٧	٢٣٦.٥	٦٥	٢٩.١٧	٩٢.٣	٢٥.٧
٢٠٠١	٣٧٨.٩	٢٤٣.٦	٦٣	٢٧.٢٨	١١٥	٣٠.٣
٢٠٠٢	٤١٧.٥	٢٥٢.٢	٦١.٧	٢٨.٨٧	١٦٦	٣٩.٨
٢٠٠٣	٤٠.٧	٤٣٥	٨٩.٧	٢٩.٧٦	١٨٠	٣٧.١
٢٠٠٤	٤٢٧.١	٤٩٣	٨٨	٣٠.٧٦	١٨٠	٣٣
٢٠٠٥	٦١٧.٧	٥٥٤.٨	٨٩.٨	٣٠.٦٤	١٦٩.٩	٢٧.٦
٢٠٠٦	٧٤٤.٨	٥٩١	٨٠.٨	٣٤.٢٣	١٦٨.٥	٢٢.٨
٢٠٠٧	٨٩٥.٥	٥٩٩.٦	٧٩.٤	٣٣.٥٧	١٨٤.١	٢٠.١
٢٠٠٨	١.٠٤٢.٢	٦٩٩.٦	٦٧.١	٣٥.٠٧	١٧٤.٧	١٦.٩
٢٠٠٩	١٢٠٦.٢	٨٠٨.٣٨	٦٧	٣٦.٥٤	١٨٩.٤	١٥.٩
٢٠١٠	١٣٧١.١	٩٦٧	٧٠.٥	٣٥.١٤	٢٠.٧	١٥.٢
٢٠١١	١٥٤٢.٣	١١٥٥	٧٤.٩	٣٩.٩٩	٢٠.٤	١٣.٥
٢٠١٢	١٨٤٣.٨	١٤٤٤	٧٨.٣	٤٤.٤٣	٣٠.٢	١٧.٢
٢٠١٣	٢١٠١.٩	١٧٠٠	٨٠.١	٤٦.١	٣٢٦.٤	١٦.٣
المتوسط	٩٥٣.٩١	٧٢٧.١٢	٧٥.٣٨	٣٤.٤٠	١٨٩.٩٥	٢٣.٦٩

المصدر : تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وزارة التخطيط ، سنوات مختلفة ، نشرات البنك المركزي ، سنوات مختلفة

^{١٩} البنك الدولي ، بيانات البنك الدولي ، الموقع الالكتروني data.albankaldawli.org .
^{٢٠} تم احتساب أسعار الدولار وفقاً لبيانات البنك الدولي سنوات مختلفة .

كما يتضح أن نسبة الدين الخارجي للنتائج المحلي الإجمالي قد بلغ حده الأقصى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بنسبة ٣٩.٨% من الناتج المحلي الإجمالي وتعزى تلك الزيادة إلى ارتفاع أسعار الصرف في ذلك العام ، وقد بلغ الدين الخارجي حده الأدنى عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ١٣.٥ % من الناتج المحلي الإجمالي وهذا التراجع المضطرب بدأ منذ عام ٢٠٠٧ وواصل الانخفاض بشكل تدريجي حتى وصل إلى هذه النسبة في عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ مما يضعها في الحدود الآمنة إلى حد ما خلافا للدين المحلي الذي يزداد بشكل مضطرب مما يثير المخاوف .

شكل (٧) نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي لإجمالي



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات بالجدول رقم ٥

يتبين من الشكل (٨) أن الدين العام الخارجي قد بلغ في متوسط الفترة نحو ٢٣.٦% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي عن تلك الفترة وهي نسبة لا ترقى إلى مرحلة الخطر كما هي بالنسبة للدين العام المحلي . تعتبر الحدود الآمنة للدين الخارجي وفقاً للمعايير الدولية الثلاثة الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين حيث يتمثل المعيار الأول في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي والتي يعتبرها البنك في الحدود الآمنة إذا لم تتعد ٤٨%^{٢١}.

^{٢١} - الجهاز المركزي للمحاسبات ، التقرير السنوي الصادر عن متابعة وتقييم المديونية الخارجية لمصر ، ١٠ / ١٠ / ٢٠١١ .

ثالثاً : تحليل الاتجاه العام للمؤشرات السابقة :

ويتبين من تحليل الاتجاه العام لما سبق من المؤشرات خلال الفترة من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٣ / ٢٠١٤ مايلي :

أن الدين المحلي الإجمالي يزداد سنوياً بنحو ٧٧.٥ مليار جنيه من المتوسط السنوي المقدر بنحو ٧٢٧.٥ مليار جنيه بمعدل نمو قدره ١٣ % ، وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠.٩٤ مما يعني أن ٩٤ % من التغيرات ترجع لعامل الزمن .

كما يتضح من تحليل الاتجاه العام للدين الخارجي أنه يزداد سنوياً بنحو ٧.٧ مليار جنيه من المتوسط السنوي والمقدر بنحو ١٨٩.٩ مليار جنيه بمعدل نمو قدره ٤ % ، وقد بلغ معامل التحديد ٠.٦٨ مما يعني أن ٦٨ % من التغيرات ترجع لعامل الزمن .

١ - الآثار السلبية لتفاقم أزمة الديون :

أ - منافسة الحكومة للقطاع الخاص في مجال الاقتراض من البنوك ، بحيث تكفي البنوك بشراء سندات وأذون الخزانة من الحكومة بسبب انعدام نسبة المخاطر مما يؤثر على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما زاد من تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب الفئة الأكثر استفادة من القروض الصغيرة والمتوسطة .

ب - التأثير على حجم الإنفاق في مجالات التنمية من التعليم والصحة وباقي المجالات المتعلقة بتحسين سبل المعيشة في المجتمع المصري وذلك بسبب التهام أقساط وفوائد الدين العام لحوالي (٢٨١ مليار جنيه) من الموازنة العامة للدولة ٢٠١٣ / ٢٠١٤ بنسبة ٣٤ % تقريباً من جملة استخدامات الموازنة لهذا العام والبلغة نحو ٨٢٤ مليار جنيه^{٢٢} ، مما يعني أن تخفيض أعباء الدين العام من أقساط وفوائد بنحو ٥٠ % يحسن من كفاءة عدة قطاعات هامة كقطاعات التعليم والصحة والأجور ، ويقضي على العديد من المشكلات الاجتماعية .

^{٢٢} - وزارة المالية ، قطاع الحسابات الختامية ، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة ٢٠١٣ / ٢٠١٤

ج - انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم ، فمع استمرار الحكومة في الاقتراض ساعد ذلك على ارتفاع أسعار الفائدة مما شجع على دخول السوق المحلية وشراء أذون الخزانة التي ارتفعت معدلات الفائدة عليها بشكل كبير ، في حين أن السياسة النقدية تعمل على استقرار سعر الصرف ، وهو ما يعني الخروج الآمن للمستثمرين الأجانب في السندات الحكومية ، وبالتالي التأثير الواضح على سعر الجنيه وعلى تقليل حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي .

٢- مدى كفاءة السياسة الاقتصادية (المالية والنقدية) وانعكاساتها على الاقتصاد المصري:

تم التعامل مع السياسة المالية بمنطق رد الفعل مترددة بين التوسع والانكماش كرد فعل لمؤشر العجز والدين الخارجي ، كما لم تعتمد السياسة المالية المتبعة على الأهداف والمتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوزيع الدخل ، وتحفيز الاستثمار ، والتوظيف ، ولكن كانت مجرد محاولات لاحتواء العجز وكانت النتيجة عكسية فتفاقم العجز وارتفع الدين العام .

إن تفاقم مشكلة عجز الموازنة وتمويلها من خلال الأذون والسندات التقليدية قد أدى إلى سحب معظم السيولة في القطاع البنكي وتركيزها في الأذون والسندات الحكومية بشكل أثر سلبياً على دور القطاع المالي باعتباره داعماً للاستثمار .

كما أن هذا النهج وخاصة في ظل ارتفاع معدلات العجز قد أدى إلى ارتفاع أسعار الفوائد لعملية الإقراض وبلوغها معدلات تقترب من ١٦ % ، حيث قام البنك المركزي بطرح إصدارين بقيمة ٢.٨ مليار جنيه في الخامس من شهر ديسمبر عام ٢٠١١ ، وكان الإصدار الأول بقيمة ١.٥ مليار لأجل ٣ سنوات بعائد قدره ١٥.٧٥ % ، والإصدار الثاني بقيمة ١.٣ مليار جنيه لأجل ٥ سنوات بعائد قدره ١٥.٩٣ % ، وفي الثامن من شهر إبريل عام ٢٠١٣ طرح البنك المركزي اكتتاباً لسندات بعائد قدره ١٦.٠٠٥ % لأجل ٧ سنوات^{٢٣} . وهو معدل معوق للاستثمار .

النقطة الأخطر في هذا السياق أيضا هي مسألة استمرار الهدر المالي في ظل إدارة مالية غير رشيدة لا تمتلك رؤية واضحة للتعامل مع التحديات المالية الحالية واقتصرت رؤيتها على أن السيطرة على العجز تتم من خلال إجراءات رفع الضرائب والجبابة وتحرير أسعار الطاقة.

هذا الحل يغفل أثر تلك الإجراءات على معدلات التضخم وما يستتبعه من ارتفاعات في مستويات الأسعار وتكلفة المدخلات وإضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وهو ما يفاقم الوضع على النحو التالي:

- إفلاس كثير من المؤسسات والشركات، نتيجة ارتفاع تكلفة الإنتاج خاصة في ظل ركود السوق وضعف معدلات الطلب وتفاقم مشكلات العمال.
- ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد المصري، والتأثير سلبيًا على قيمة الجنيه المصري فعل سبيل المثال فقد بلغ معدل التضخم الحالي نحو ٩.٨% في العام المالي ٢٠١٢ / ٢٠١٣^{٢٤} (أعلى بطبيعة الحال من الشركاء التجاريين) بينما معدل التضخم للشريك التجاري لا يتعدى ٢.٥% .
- ارتفاع أسعار السلع كنتيجة منطقية لارتفاع تكلفة الإنتاج يدفع بطبيعة الحال أسعار الفائدة إلى الارتفاع (وهي مرتفعة أصلا) يضر بمناخ الاستثمار ويرفع تكلفة الاقتراض ويفاقم مشكلة الركود الاقتصادي.
- في ظل عدم القدرة على ضبط الأسواق والارتفاعات العشوائية في الأسعار فإن مناخ عدم التأكد قد يدفع مزيد من الاستثمارات من الهروب من السوق ويؤثر على سوق الأوراق المالية ويؤثر أيضا على النقد الأجنبي وهو ما يمثل ضغطاً على البنك المركزي وحجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية.

^{٢٤} - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠١٢ / ٢٠١٣ والرابع من العام ، مصدر سبق ذكره

المبحث الثالث

السياسات الاقتصادية المقترحة لعلاج عجز الموازنة المصرية

ويمكن صياغة أهداف محددة تعد بمثابة وجهة السياسات الاقتصادية وهي:

١ - العمل على خفض عجز الموازنة الي أقل من ٤% من الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي يتطلب تخفيض النفقات الحالية والتي بلغت نحو ٧٠١.٥ مليار جنيه حسب موازنة (٢٠١٣ / ٢٠١٤) بحوالي ٧ % ، وزيادة الإيرادات والتي بلغت نحو ٤٥٦.٨ حسب موازنة (٢٠١٣ / ٢٠١٤) بنحو ١٧ % من الإيرادات الحالية حسب (موازنة ٢٠١٣ / ٢٠١٤)^{٢٥}. وهذا مايتفق و الهدف الأول والثاني من أهداف الدراسة .

٢ - خفض الدين المحلي الإجمالي إلى الحدود الآمنة (٦٠ %)، وهذا مايتسق مع الهدف الثالث من أهداف الدراسة .

ويحتاج ذلك إلى حزمة من السياسات المالية والنقدية تقوم على التوازن بين مساري الضبط المالي والنقدي من ناحية ، وبين مسار تحفيز النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى. كما أن خفض عجز الموازنة سوف يقلل من نمو الدين العام ومن احتمالات التضخم وارتفاعات الأسعار ويعزز من الثقة في أداء الاقتصاد ورفع القدرة التنافسية له ، وذلك من خلال بعض السياسات العامة المقترحة على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل ، وكذلك بعض الاجراءات الاقتصادية المحددة من أجل تحقيق الأهداف المذكورة سابقاً .

^{٢٥} - تم حساب النسب كما يلي :

الإيرادات تقدر بنحو ٣٥٠.٣ مليار جنيه والنفقات تقدر بنحو ٥٨٨.٢ مليار جنيه .
العجز = ٤٥٦.٨ - ٧٠١.٥ = - ٢٥٥.٤ مليار جنيه ويمثل نحو ١٢.١ % من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام .

للاوصول للهدف (أن يكون العجز نحو ٤ % من الناتج المحلي الإجمالي) يعني أن لا يتعدى العجز نحو ٨٤ مليار جنيه ز وهذا يعني زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات بنحو ١٧١ مليار جنيه ، وبما أن النفقات حتمية فقد تم تقدير الترشيد بنحو ٥٠ مليار جنيه ، وزيادة الإيرادات بنحو ١٢١ مليار جنيه من خلال عدة بنود تفصيلية مقترحة في الدراسة .

والسياسة المالية أسلوب أوبرنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع، والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات^{٢٦}.

أولاً : السياسات الاقتصادية المقترحة لتخفيض عجز الموازنة:

نظراً لما تقدم فإن علاج عجز الموازنة يحتاج إلى معالجة لأسباب المشكلة وذلك من خلال استخدام أدوات السياسات الاقتصادية الفعالة (Effective) (وهي السياسة المؤثرة أو نافذة المفعول) بشقيها المالي والنقدي ،ويتطلب ذلك بعض السياسات المقترحة على المدى القصير والمتوسط والطويل .

١ - السياسات الاقتصادية المقترحة على المدى القصير :

حيث يتم تنشيط الاقتصاد القومي من خلال ما يلي:

- حزمة مالية تنشيطية " Stimulus Package " من باب الاستثمارات يتم ضخها في قطاع البنية الأساسية وخاصة في مجال الطرق والرصف والإنشاءات ، وهذا مابدأت الحكومة الحالية في تنفيذه في العام المالي ٢٠١٣ - ٢٠١٤ .
- سداد جزء من المستحقات للمقاولين لتحفيز قطاع الإنشاءات والمباني.
- القيام بحزم تحفيزية تضخ في قطاعات وأنشطة مولدة للنمو والدخل في بعض القطاعات التي تواجه اختناقات معرقة للإنتاج مثل قطاعات النقل واللوجستيات والتي تسبب إهمالها وعدم تطويرها تطورا لائقاً في تدهور تنافسية المنتجات المصرية وزيادة تكلفة المعيشة .
- الإسراع في مساندة المصانع المغلقة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك العامة، ، والوصول لحلول ناجزة مع المتعثرين وأصحاب المشكلات في قطاع الصناعة وغيرها من القطاعات.

- عدم الإعلان أو مناقشة أي ضرائب جديدة قبل تعافي الاقتصاد المصري حيث إن الحصيلة الإضافية إن وجدت في ظل خسائر غالبية الشركات لن توازي فقدان الاستثمارات التي ستتوجه لدول الجوار.
- وتبعاً لأهمية الضرائب والنفقات العامة باعتبارهما من أهم أدوات السياسة المالية فقد ثار الجدل حول اختيار زيادة الضرائب أو تخفيض النفقات العامة كعلاج لمواجهة عجز الموازنة العامة^{٢٧}.
- فهناك من يرون أن تقليل الإنفاق أفضل من زيادة الضرائب، فعلى سبيل المثال قال الاقتصادي Hart Ford courant إن أسوأ فعل يمكن القيام به هو رفع الضرائب أثناء حدوث كساد أو ركود ، وأفضل عمل هو تقليل الإنفاق .

٢- السياسات الاقتصادية المقترحة على المدى المتوسط والطويل :

- السماح للوحدات الحكومية بترحيل الاعتمادات غير المستخدمة في نهاية السنة المالية إلى سنة مالية تالية حيث يتم سنوياً اعتماد مليارات الجنيهات للجهاز الإداري للدولة ووحدات المجالس المحلية وكافة مؤسساتها للإنفاق الاستثماري على المشروعات والانشاءات وغيرها ولكن هذه المليارات يتم اهدارها في اخر ثلاثة شهور من السنة المالية ويطلق على هذه العملية حرق الموازنة.
- ضرورة تطبيق سياسة الحد الأقصى للأجور في الجهاز الإداري للدولة وفي المؤسسات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والبنوك.
- ترشيد النفقات والتوقف فوراً عن الإنفاق الترفي المتمثل بالدرجة الأولى في الإنفاق على السيارات الفاخرة وتغيير الاثاث والمفروشات في الوزارات والاعلانات الحكومية خاصة التي تدخل في نطاق النفاق الاجتماعي وإدارة المخزون الحكومي إدارة رشيدة .

^{٢٧} -Peter Orszag and Joseph Stiglitz: BUDGET CUTS VS. TAX INCREASES AT THE STATE LEVEL: IS ONE MORE COUNTERPRODUCTIVE THAN THE OTHER DURING A RECESSION? Center on budget and policy priorities, ٦-١١-٢٠١١, p٢.

- سياسة رفع كفاءة المؤسسات الحكومية وذلك من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية التي تقوم بتقديم الخدمات العامة للمواطنين وذلك من خلال دمج وتطوير هيكلها وتخفيض عدد المكاتب والأجهزة داخل هذه المؤسسات.
- تنمية الموارد العامة للدولة مع عدم الإخلال بالتوازن الاجتماعي و ذلك من خلال استكمال منظومة الإصلاح الضريبي و تضمين القطاع غير الرسمي في الإطار الاقتصادي و الاجتماعي العام .
- اصلاح أوضاع الهيئات العامة الاقتصادية من خلال فصل العلاقة التشابكية بين الهيئات الاقتصادية والموازنة العامة للدولة .
- إعادة النظر في النظام الضريبي المصري وإيجاد بديل للدين العام في شكل موارد سيادية جارية مستديمة وهذا يمكن أن يتم عن طريق التحول من نظام ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة كمصدر من مصادر التمويل و ذلك للتخفيف من العجز .
- استكمال منظومة الميكنة للحسابات العامة ومنظومة الدفع والتحصيل بالمؤسسات الحكومية
- إطلاق يد الأجهزة الرقابية لمواجهة الفساد في الجهاز الإداري للدولة، وكذلك باقي المؤسسات الاقتصادية العامة، واتخاذ إجراءات حاسمة تجاه الصناديق الخاصة، بحيث يكون التصرف تجاهها واحدا من أمرين، إما أن تعمل هذه الصناديق وفق الأهداف التي أنشئت من أجلها وتخضع بشكل صحيح لأعمال الأجهزة الرقابية، أو تعود هذه الصناديق إلى الموازنة العامة للدولة.
- التشدد في اجراءات استيراد السلع الترفيهية والاستنزائية كضرورة الحصول على موافقة من هيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

ثانياً : الإجراءات الاقتصادية المقترحة لزيادة الإيرادات العامة للدولة :

- نهوض الجهاز الإداري للدولة في تحصيل المتأخرات الحكومية من ضرائب ورسوم، حيث تقدر المتأخرات الضريبية بنحو ٦٠ مليار جنيه، منها ٤٠ ملياراً لدى مؤسسات وجهات حكومية، و ٢٠ ملياراً لدى القطاع الخاص ، وجدولة المتأخرات الضريبية غير المتنازع عليها^{٢٨}.
- عمل شرائح ضريبة دخل تصاعديّة متدرجة تبدأ بـ ٢% وتصل الي ٥٠% علي الجزء الإضافي من الدخل الذي لا يزيد علي ٥٠ ضعف حد الاعفاء.
- زيادة المتحصلات الضريبية الناتجة من أرباح المهن الحرة والجمارك .
- تحسين ورفع كفاءة جهاز تحصيل الضرائب .

وفي حالة تطبيق تلك السياسات والإجراءات المقترحة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة فرص زيادة الإيرادات العامة للدولة مما يؤكد صحة الفرض الأول : أن هناك مجالات لزيادة الإيرادات العامة للدولة .

ثالثاً : الإجراءات الاقتصادية المقترحة لتخفيض النفقات العامة للدولة :

الإجراءات الاقتصادية المقترحة لإصلاح منظومة الدعم :

يعد الدعم أحد أدوات السياسات الموجهة لإعادة توزيع الدخل لمحاربة الفقر عن طريق توجيه قدر من الانفاق الحكومي إلي الطبقات المستحقة والتي لا يُمكنها اقتصاد السوق دون تدخل الدولة من الحصول علي القدر المناسب من السلع والخدمات.

إلا أن الدعم في صورته الحالية والذي يلتهم نحو ٣٣ % من الانفاق الحكومي حيث بلغ نحو ٢٢٨.٥٧٩ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٣ / ٢٠١٤، منها ١٣٩ ملياراً لدعم الطاقة (مواد بترولية ، كهرباء) - لا يرضي علي الأقل الفئات الأكثر فقراً وهي المستحقة للدعم ، ومن هنا تصبح هناك ضرورة لإعادة صياغة فلسفة قضية الدعم وذلك من خلال بعض الإجراءات والسياسات المقترحة التالية :

^{٢٨} -وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير ، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية " ورقة بحثية بعنوان أزمة الدين العام المحلي في مصر وسبل مواجهتها "، مرجع سبق ذكره .

أ- السياسات والإجراءات المقترحة لعلاج مشكلة الدعم بصفة عامة :

- عمل خريطة تفصيلية للفقير في مصر نحدد فيها الفئات الأشد احتياجا موزعة جغرافيا علي مناطق مصر المختلفة.
- تقسيم هذه الفئات المحتاجة الي طبقات وفقا لدرجة الاحتياج والتي تحدد في النهاية القدر المستحق لسد الفجوة بين إمكاناتهم الحالية والحد الأدنى المطلوب لحياة كريمة من سلع وخدمات.

ب - السياسات والإجراءات المقترحة لعلاج مشكلة دعم الطاقة :

- البدء في تصحيح منظومة دعم الطاقة الذي وصل إلى نحو ١٣٩ مليارا من إجمالي الدعم المقدر بنحو ٢٢٨.٥٧٩ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٣ / ٢٠١٤ فمن شأن إلغاء دعم الطاقة للصناعات الكثيفة استخدام الطاقة أن يقلل المبلغ المحدد لدعم الطاقة بنحو ٥٠ % (أي تخفيض النفقات العامة بنحو ٧١ مليار جنيه فقط من هذا البند) ، أو زيادة سعرها بنحو ٥٠ % على الأقل تمهيداً لإلغاء الدعم بالكامل ، حيث أن السعر الحالي ٤ دولار/ مليون وحدة حرارية .
- تخصيص عدد ٢٤ أسطوانة سنوياً لكل أسرة للاستخدام المنزلي بسعر مدعم وبالبطاقة ، ومازاد عن ذلك بالسعر الحر .
- تطبيق نظام الكروت الذكية على البنزين بحيث يحصل صاحب السيارة على ٢٠٠ لتر شهريا بالسعر المدعوم من أنواع أوكتين ٨٠ ، ٩٠ ، ٩٢ ، وما زاد عن ذلك يتم بسعر التكلفة دون تحميله بهامش أرباح .

ج-السياسات والإجراءات المقترحة لمعالجة منظومة دعم الخبز هي كما يلي:

- انشاء قاعدة بيانات لمعرفة الفئات المستحقة للدعم واستهدافها ليصل الدعم إلى مستحقيه.
- ضبط معايير انتاج الرغيف لكي تنتظم عملية الانتاج وضرورة زيادة حجم الرغيف مع الاحتفاظ بالوزن مما يقلل من الطاقة المستخدمة في انتاج الرغيف.

- زيادة نسبة الردة في الرغيف والذي من شأنه توفير ٥% من الدقيق (وهذا ينعكس علي توفير حوالي مليار دولار) في هذا الجزء فقط من سلسلة الإمداد ذلك اضافة الي ادخال الخبز ضمن سلة الغذاء المذكورة انفا بعد تحرير سعره.
- تحسين رغيف الخبز عن طريق فصل الإنتاج عن التوزيع بحيث يحصل المنتج على الدقيق بالسعر الحر ، ثم تقوم الحكومة بشراء الرغيف منه بالسعر الحر وبجودة عالية ، ثم توزعه على المواطنين بالسعر المدعم من خلال آلية تضمن حصول الفئات المستحقة والمستهدفة على الخبز المدعم
- وضع خطة للتوسع في المخازن المليونية لتغطية الجمهورية والتوسع في منافذ التوزيع لاستكمال منظومة فصل الإنتاج عن التوزيع.
- التحول التدريجي لمنظومة الدعم النقدي بالنسبة للسلع التموينية بتخصيص مبلغ الدعم في صورة تحويلات نقدية شهرية لأصحاب بطاقات التموين بعد استبعاد من لا يستحق الدعم.

وفي حالة تطبيق تلك السياسات والاجراءات المقترحة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة فرص تخفيض النفقات العامة للدولة مما يؤكد صحة الفرض الأول: هناك مجالات لتخفيض النفقات العامة للدولة .

رابعاً : السياسات والإجراءات المقترحة لتخفيض حجم الدين العام :

- ضرورة أن يكون الاقتراض لتمويل النفقات الضرورية ، أو توجيهها للمشروعات الاستثمارية العامة .
- تبني سياسات داعمة للاعتماد على آلية المشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة، مثل سندات الإيراد أو الصكوك الإسلامية.
- التنسيق بين سياسة ادارة الدين العام و بين السياسة المالية و ذلك أنه اذا حققت السياسة المالية عجز في الموزانه العامة للدولة تبدأ إدارة الدين العام فى تدبير تلك الاحتياجات المالية اللازمة لمواجهة عجز الموازنة وذلك بالوسائل التى تدعم الأثر التوسعى للعجز واللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفى لخلق أرصدة نقدية دون ان يؤثر ذلك على الانفاق

الخاص ويمكن استهلاك السندات طويلة الأجل التي يحل ميعاد استحقاقها

مع إصدار أذون خزانة قصيرة الأجل إذا إقتضت الحاجة .

- عدم رفض كل القروض الأجنبية الميسرة المتاحة حيث أن الدولة في جميع الاحوال تمول العجز بالاقتراض الداخلي من خلال اذون الخزانة بفائدة تتجاوز ١٠% في حين أن القروض الدولية المتاحة حاليا بفائدة من ١% الي ٢% فقط مع فترة سماح عدة سنوات لا تسدد أثناءها فوائد مقارنة بأذون الخزانة التي تسدد فوائدها المرتفعة كل ٩٠ يوما، خاصة والديون الأجنبية ما زالت في الحدود الآمنة .
- تعظيم دور القروض الأجنبية وتوجيهها واستخدامها في تنشيط الاستثمار، مع المحافظة على الحدود الآمنة لها.

وفي حالة تطبيق تلك السياسات والاجراءات المقترحة فإن ذلك سيؤدي إلى صحة

الفرض الثالث أنه من الممكن تخفيض حجم الدين المحلي الإجمالي .

وتوصي الدراسة بما يلي :

- ١ - العمل على تخفيض عجز الموازنة من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية متوازنة ورشيدة تؤدي إلى زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات .
- ٢- ضرورة أن تعتمد السياسة المالية المتبعة على الأهداف المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوزيع الدخل ، وتحفيز الاستثمار ، والتوظيف .
- ٣ - حزمة من السياسات المالية والنقدية تقوم على التوازن بين مساري الضبط المالي والنقدي ، وبين مسار تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال آليات محددة لتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري .
- ٤ - تنمية الموارد العامة للدولة مع عدم الإخلال بالتوازن الاجتماعي وذلك من خلال استكمال منظومة الإصلاح الضريبي وتضمين القطاع غير الرسمي في الإطار الاقتصادي والاجتماعي العام .
- ٥ - العمل على إصلاح منظومة الدعم ورفع كفاءة الاستهداف للفئات المستحقة وخاصة دعم الخبز للقضاء على التسرب ، والالغاء التدريجي لدعم الطاقة للصناعات كثيفة استخدام الطاقة
- ٦ - ضرورة أن يكون الاقتراض لتمويل النفقات الضرورية ، وتبني سياسات داعمة للاعتماد على آلية المشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة.

المراجع :

- ١- إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري : تفاقم الاختلالات المزمنة ، مركز دراسات الجزيرة ، ابريل ٢٠١٤ .
- ٢- البنك الدولي، بياناتالبنكالدولي،الموقعالالكتروني data.albankaldawli.org
- ٣- الدستور الاقتصادي المصري ، رؤية علمية لمجموعة من خبراء اقتصاديين ، ورشة عمل بعنوان " مستقبل مصر الاقتصادي والاجتماعي " ، الغرفة التجارية بالأسكندرية ، ٢٢ : ٢٣ فبراير ٢٠١٣ .
- ٤- إمام محمود الجمسي ، " البدائل المطروحة لدعم الغذاء " . ندوة بعنوان (قضية الدعم والأمن الغذائي في مصر) ٢٠ / ٤ / ٢٠١١ .
- ٥- وزارة المالية ، قطاع مكتب الوزير ، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية " ورقة بحثية بعنوان أزمة الدين العام المحلي في مصر وسبل مواجهتها " .
- ٦- وزارة المالية ،قطاع الحسابات الختامية ، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة ٢٠١٣/٢٠١٤ .
- ٧- الجهاز المركزي للمحاسبات ، التقرير السنوي الصادر عن متابعة وتقويم المديونية الخارجية لمصر ، ١٠ / ١٠ / ٢٠١١ .
- ٨- وزارة التخطيط ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ٩- نشرات البنك المركزي سنوات مختلفة .
- ١٠ - Joāo L. M. Amador: Fiscal Policy and Budget Deficit Stability in a Continuous Time Stochastic Economy Universidade Nova de Lisboa. ١٣, November ١٩٩٩ p٣.
- ١١- Peter Orszag and Joseph Stiglitz: BUDGET CUTS VS. TAX INCREASES AT THE STATE LEVEL: IS ONE MORE COUNTER PRODUCTIVE THAN THE OTHER DURING A RECESSION? Center on budget and policy priorities, ٦-١١-٢٠٠١,p٢.

ملخص البحث

السياسات الاقتصادية الفعالة ودورها في علاج عجز الموازنة العامة للدولة المصرية "دراسة تحليلية"

د/ خالد عبد الحميد حسنين عبد الحميد

مدرس الاقتصاد والمالية العامة - بالمعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بمدينة الشروق

يعاني الاقتصاد المصري من مشكلات اقتصادية عديدة ، ومن أبرز تلك المشكلات هو العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة والذي أثر بشكل كبير على قدرة الدولة في الإنفاق على الخدمات الأساسية على نحو أضر بكفاءة الخدمات العامة التي يحصل عليها المواطن من تعليم وصحة ، كما لم تعتمد السياسة المالية المتبعة على الأهداف المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوزيع الدخل ، وتحفيز الاستثمار ، والتوظيف ، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري يعاني من خلل في بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة كالزيادة في عجز الموازنة نتيجة زيادة النفقات بمعدلات نمو أعلى من الزيادة في الإيرادات ، حيث بلغ العجز في العام المالي (٢٠١٣ - ٢٠١٤) نحو ٢٥٥.٤ مليار جنيه. بنسبة ١٢.١ % من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد بلغ العجز في متوسط فترة الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠١٣) نحو ٩.٨ % من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك نتيجة زيادة النفقات العامة بنحو ٣٢,٦ مليار جنيه سنوياً وبمعدل نمو سنوي قدره ١٢,٥ % ، بينما تزداد الإيرادات العامة بنحو ٢٢,٨٦ مليار جنيه سنوياً بمعدل نمو سنوي قدره ١١,٨ % . كما استحوذ بند الدعم والمنح على النصيب الأكبر من النفقات العامة حيث يلتهم نحو ٢٧ % من إجمالي النفقات العامة، مما يعني أن هذا البند يأتي على حساب البنود الأخرى والتي من المفترض أنها توجه للإنفاق كبند الاستثمارات والذي يستحوذ على نسبة ١١.٤ % فقط من إجمالي النفقات العامة ، مما يعني ضعف قدرة الجهاز الحكومي على طرح المشروعات العامة وتنشيط الاستثمار لدفع عجلة الإنتاج والتشغيل. أما بند الفوائد فيستحوذ على نحو ١٩ % من إجمالي النفقات العامة لمتوسط الفترة، ويشوب الإنفاق قدر كبير من عدم الكفاءة والترشيد سواء في الدعم أو التعليم أو

الصحة . كما أن الدين المحلي الإجمالي ينمو بمعدل ١٣% سنويا وقد بلغ في السنة المالية ٢٠١٣ - ٢٠١٤ نحو ١٧٠٠ مليار جنيه بنسبة ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي .

واقترحت الدراسة عدداً من السياسات الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي للعمل على خفض عجز الموازنة الي أقل من ٤% من الناتج المحلي الإجمالي ، وتخفيض الدين المحلي الإجمالي إلى الحدود الآمنة (٦٠ %) ، وتعظيم دور القروض الأجنبية وتوجيهها واستخدامها في تنشيط الاستثمار، مع المحافظة على الحدود الآمنة لها. وذلك من خلال حزمة من السياسات المالية والنقدية تقوم على التوازن بين مساري الضبط المالي والنقدي من ناحية ، وبين مسار تحفيز النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى. مع اقتراح بعض السياسات والإجراءات تهدف إلى إصلاح منظومة الدعم ، وتخفيض وحسن إدارة الدين العام المحلي والخارجي .